هذه السلطات وقيادة الحركة الصهيونية واقرار حكومة الانتداب البريطاني عمليا باستقلال القطاع اليهودي في ادارة شؤونه كافة، ولم يكن نتيجة ادراك السلطات الرسمية بعدم الحاجة الى مساعدتها نظرا لوجود تنظيم « الهستدروت» كما ذكر الباحث.

اما قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة آنذاك باللجنة العربية العليا وعلى رأسها الحاج امين الحسيني، فقد لاحظت، ولا شك، تنامي قوة التنظيمات النقابية العربية واتساعها في صفوف العمال الفلسطينيين وادركت ضرورة احتواء هذا النشاط كيلا يشكل في المستقبل تهديدا حقيقيا لزعامتها. ونجحت اللجنة العربية العليا في ضم سامي طه الى عضويتها في تشرين الثاني ١٩٤٥ واعترفت بجمعية العمال العربية الفلسطينية «ممثلا وحيدا للعمال العرب في فلسطين» رغم ان التنظيم العمالي الآخر «مؤتمر العمال العرب في فلسطين»كان يحتل حيزا ملحوظا في اوساط الحركة العمالية العربية الفلسطينية. ولكن هذا «التنسيق» بين القيادة السياسية والقيادة النقابية لم يدم طويلا.ويبدو ان النقابي سامي طه كان يطمح الى لعب دور اكبر في الساحة الوطنية حيث اعلن في المؤتمر العام الذي عقدته جمعية العمال العربية الفلسطينية في آب ١٩٤٦ تحول الجمعية الى حزب سياسي عمالي تبعه في السنة التالية (آب ١٩٤٧) اتخاذ المؤتمر قرارا بتشكيل مكتب سياسي وارسال برقية الى هيئة الامم المتحدة تطالب باستقلال فلسطين.ويبدو ان هذه التحركات كلها لم ترق لقيادة اللجنة العربية العليا التي رأت ان تشكيل حزب سياسي من الجمعية سوف يشكل خطرا جديا على نفوذها خصوصا وانها كانت تعتقد بان البلاد على ابواب الاستقلال».ولم تتردد الزعامة السياسية في البلاد، وخاصة اوساط المفتي الحسيني، في شن الهجوم على شخصية سامي طه متهمة اياه بالعمالة للصهيونية تارة والتعاون مع الاستعمار البريطاني تارة اخرى. وفي تلك الفترة الدقيقة والحرجة، اقدم مجهولون على اغتيال سامي طه في ١٩٤٧/٩/١١ وتبع ذلك انفراط عقد جمعية العمال العربية الفلسطينية وتشتتها.

لم تكتف القيادة السياسية التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية بالتعرض لجمعية العمال العربية الفلسطينية وقيادتها، بل وجهت هجوما ايضا لقيادة مؤتمر العمال العرب في فلسطين واتهمتها بأنها تنادي «بالتعاون مع الصهيونية والاتحاد مع اليهود».